



الموجز القطري ٢٠٢٥

الإمارات العربية المتحدة



تقييم تحمله المهنة أساساً

0.0%

الاجتماعي

43.8%

المهني

29.0%

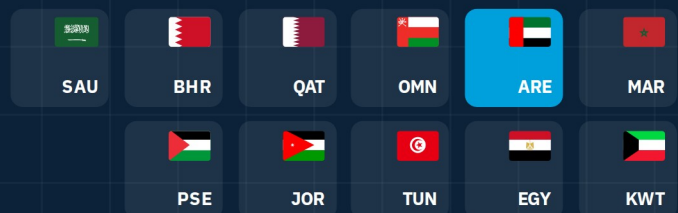
السياسي

25.4%

المرتب

د. أنيس بن بريك

2025



في لمحة

43.8%	النظام المهني	29.0%	النظام السياسي	25.4%	المؤشر المركب، نسبة من الحد الأقصى النظري
في طور التوظيف	الفئة	5	مؤشرات فوق الصفر من 16	0.0%	النظام الاجتماعي

تسجل الإمارات العربية المتحدة (الخليج) درجة 25.4%، فوق المتوسط الإقليمي، ضمن فئة في طور التوظيف. وأقوى أبعادها الفرعية أ3 المهنة (43.8%). وتسجل درجة فوق الصفر في 5 من 16 مؤشراً، وتبلغ الدرجة الكاملة في الترسخ التنظيمي والتعليم الأكاديمي في التقييم. وتتقدم على المنطقة في الترسخ التنظيمي والتواصل والتبادل المهني.

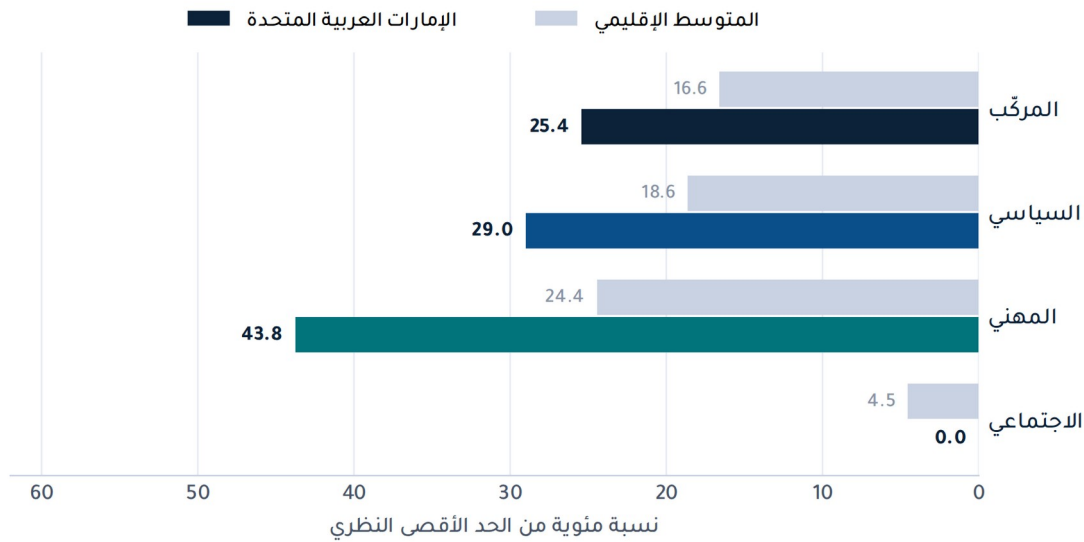
الرسائل الرئيسية

- يبلغ النظام السياسي 29.0% (فوق المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 43.8% (فوق 24.4%)، والنظام الاجتماعي 0.0% (دون 4.5%).
- أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (43.8 نقطة لصالح النظام المهني). ويمثل النظام السياسي 40% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 60%، والنظام الاجتماعي 0%.
- تسجل الإمارات العربية المتحدة صفراً في 11 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم.
- في التصنيف الاستكشافي تنتمي الإمارات العربية المتحدة إلى المجموعة 3: أنظمة تنفيذية منظمة وقدرة مهنية في طور النمو.

الأنظمة الثلاثة

يقارن الرسم الأنظمة الثلاثة والمؤشر المركب في الإمارات العربية المتحدة بالمتوسطات الإقليمية، ويبيّن مواضع تركّز المأسسة ومواضع قصورها عن المنطقة.

الشكل 1. الأنظمة الثلاثة



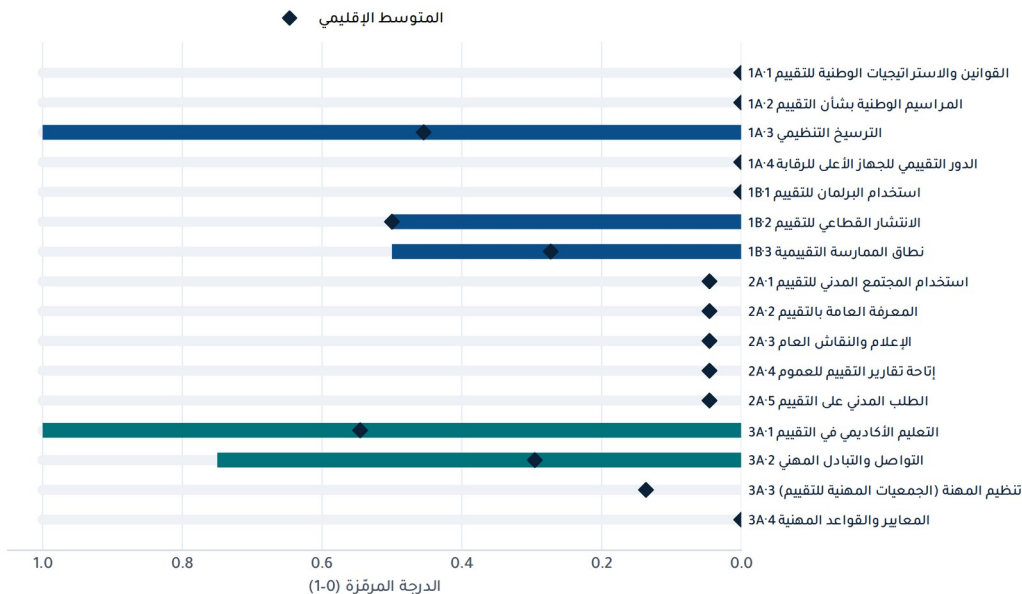
المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم باذن.

يبلغ النظام السياسي 29.0% (فوق المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 43.8% (فوق 24.4%)، والنظام الاجتماعي 0.0% (دون 4.5%).

المؤشرات الستة عشر

يمثل كل شريط الدرجة المرفزة للإمارات العربية المتحدة في مؤشر واحد من صفر إلى واحد، ويمثل المعين المتوسط الإقليمي. ويحدد الرسم المؤشرات التي تغيب فيها الدولة وتلك التي تتقدّم فيها.

الشكل 2. المؤشرات الستة عشر



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم باذن.

تسجل الإمارات العربية المتحدة صفراً في 11 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم. وتتقدم على المنطقة في الترسخ التنظيمي والتواصل والتبادل المهني.

الجدول 1. المؤشرات الستة عشر

المؤشر	الدرجة	المتوسط الإقليمي	دول فوق الصفر
1A-1 القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم	0.00	0.00	0
1A-2 المراسيم الوطنية بشأن التقييم	0.00	0.00	0
1A-3 الترسخ التنظيمي	1.00	0.45	9
1A-4 الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة	0.00	0.00	0
1B-1 استخدام البرلمان للتقييم	0.00	0.00	0
1B-2 الانتشار القطاعي للتقييم	0.50	0.50	11
1B-3 نطاق الممارسة التقييمية	0.50	0.27	6
2A-1 استخدام المجتمع المدني للتقييم	0.00	0.05	2
2A-2 المعرفة العامة بالتقييم	0.00	0.05	2
2A-3 الإعلام والنقاش العام	0.00	0.05	2
2A-4 إتاحة تقارير التقييم للعموم	0.00	0.05	2
2A-5 الطلب المدني على التقييم	0.00	0.05	2
3A-1 التعليم الأكاديمي في التقييم	1.00	0.55	8
3A-2 التواصل والتبادل المهني	0.75	0.30	7
3A-3 تنظيم المهنة (الجمعيات المهنية للتقييم)	0.00	0.14	3
3A-4 المعايير والقواعد المهنية	0.00	0.00	0

ملاحظة: درجات مرقمة من صفر إلى واحد.

البنية والفجوات

أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (43.8 نقطة لصالح النظام المهني). ويمثل النظام السياسي 40% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 60%، والنظام الاجتماعي 0%.

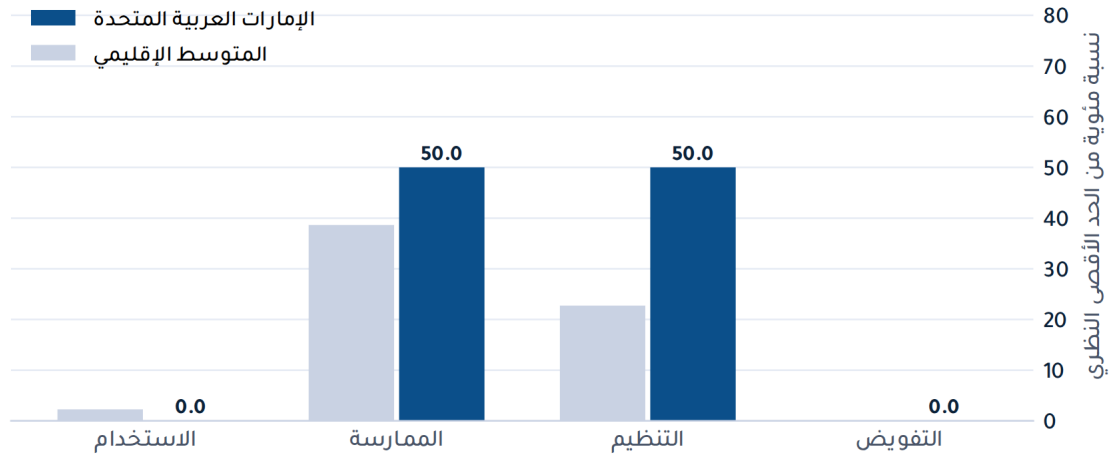
يبلغ متوسط مؤشرات العرض 41.9% ومؤشرات الطلب 0.0%، وتبلغ المساءلة الأفقية 0.0%.

في التصنيف الاستكشافي تنتمي الإمارات العربية المتحدة إلى المجموعة 3: أنظمة تنفيذية منظمة وقدرة مهنية في طور النمو.

مسار القدرة الإدارية

يقارن المسار الإمارات العربية المتحدة بالمتوسط الإقليمي في كل مرحلة من التفويض إلى الاستخدام. والمرحلة التي تقل درجتها عن سابقتها تدل على انقطاع في السلسلة.

الشكل 3. مسار القدرة الإدارية



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم بإذن.

تبلغ درجات مسارها 0.0% للتفويض، و50.0% للتنظيم، و50.0% للممارسة، و0.0% للاستخدام. يتجاوز الترسيع التنظيمي الترسيع الرسمي: توجد وحدات للتقييم دون قواعد ملزمة. تتجاوز الممارسة الروتينية الاستخدام في الحوكمة: لا تبلغ النتائج ساحات التدقيق والبرلمان والمجتمع المدني.

الدلالات بالنسبة إلى سياسة التقييم

- **الترسيخ القانوني.** اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج.
- **الرقابة الخارجية.** تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها.
- **الاستخدام البرلماني.** اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع.
- **الطلب المجتمعي.** نشر تقارير التقييم وإتاحتها للمجتمع المدني والإعلام.
- **التنظيم المهني.** دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم.
- **المعايير المهنية.** اعتماد معايير للتقييم ومبادئ أخلاقية.

المناقشة

يصف ملمح الإمارات العربية المتحدة ترتيبات مؤسسية رُمزت من مصادر وثائقية، ولا يقيس جودة التقييمات ولا آثارها في السياسات. وتتفق معه ثلاث قراءات: قراءة العرض، التي تتبع فيها المؤسسة إنشاء الوحدات والتدريب؛ وقراءة الطلب، التي تتبع فيها الالتزامات والرقابة؛ وقراءة الانتشار، التي تتبع فيها البرامج الدولية ومتطلبات المانحين. ولا يستطيع الترميز الفصل بينها. وبالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، فالأسئلة التالية هي: هل ستُسند وحدات التقييم بقواعد تُلزم باستخدامها، وهل ستراجع الأجهزة الرقابية والبرلمان شواهد التقييم، وهل ستُنشر التقارير. وستبين الطبعة المقبلة من المؤشر ما إذا كانت تشكيلتها ستتغير.

التوصيات

الجدول 2. التوصيات

الأولوية	الإجراء	الجهات المسؤولة	النتيجة المرجوة
الترسيخ القانوني	اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج	مركز الحكومة: السلطة التشريعية	تفويض رسمي للتقييم
الرقابة الخارجية	تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها	الجهاز الأعلى للرقابة	دخول شواهد التقييم في التدقيق الخارجي
الاستخدام البرلماني	اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع	البرلمان: وزارة المالية	استخدام النتائج في الرقابة التشريعية
الطلب المجتمعي	نشر تقارير التقييم وإتاحتها للمجتمع المدني والإعلام	الوزارات: وحدات التقييم: المجتمع المدني	إتاحة التقارير واستخدامها
التنظيم المهني	دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم	المقيّمون: الجامعات	مهنة منظّمة
المعايير المهنية	اعتماد معايير للتقييم ومبادئ أخلاقية	جمعية التقييم: وحدة التقييم الحكومية	معايير مهنية مشتركة

البيانات والمصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمّزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لا أداء الحكومات.

المرصد العربي لمؤسسة تقييم السياسات



ملاحظات ومصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمّزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لأداء الحكومات.

يُستشهد به على النحو الآتي: بن بريك، أ. (2025). الموجز القطري: الإمارات العربية المتحدة. مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، 2025. المرصد العربي لمؤسسة تقييم السياسات.